المجلد: 16 العدد: 02/ سبتمبر 2020
ص: 95 - 119
ISSN: 1112-7015
EISSN: 2602-5973

سيميائية خاصية الدور وصناعة اللغة الواصفة عند الفارابي

Semiotics of particularity circularity and creating a meta-language for Al-Farabi.

أ.د بن مسعود محمد العربي*

جامعة زيان عاشور – الجلفة **(الجزائر)**

semiotic82@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2020/07/01	تاريخ القبول:2020/07/17	تاريخ النشر: 2020/09/01

ملخص: تؤكد سيميائيات الفارابي على أن اللغة الواصفة للغة الموضوع يجب أن تحمل خصائص لغة الموضوع ، لأنها جزء من اللغة الطبيعية. لقد تعامل الفارابي مع اللغة بوصفها معطى سيميائي من أجل الحصول على المعرفة ، ومن هنا كان لا بد للباحث من فهمها من أجل الحصول على العلم.

الكلمات المفتاحية: الدور، اللغة الواصفة، اللغة الموضوع، الفارابي، الانعكاس، سيميائيات.

Abstracat: Al-Farabi semiotics emphasizes that the meta-language of the object-language must bear the characteristics of the object-language, since it is part of the natural language. Al-Farabi dealt with language as a semiotic parameter in order to obtain knowledge, and from there it is necessary for the researcher to comprehend it in order to obtain science.

Key words: Circularity , meta-language. object-language , Al-Farabi. semiotics Reflection.

1- الدور ونظرية الوضعين في التراث السيميائي القديم :

1-1- اللغة الواصفة عند الإغريق واليونان:

تستغرب **جوزف ري- دبوف** انعدم إشكال اللغة الواصفة في كتابات أفلاطون وأرسطو، ذلك أن هذا المفهوم لم يتوارد إلا مع فورفوريوس porphyre في شرحه لكتاب إيساغوجي Isagoge الذي يميز فيه بين كلمات ذات دلالة تقريرية وكلمات ليست تقريرية من خلال نظرية الوضعين[1] les deux impositions ، التي ستعرف لاحقا من خلال ترجمة بويس Boéce اللاتينية في القرن السادس للميلاد.

يشير **فورفوريوس** في شرحه إلى كتاب إيساغوجي إلى أن ((تسمية شيء ما "ذهبا" (...) تحيل في الوضع الأول إلى اسم. ولكن ما يقال حول الكلمة "ذهب" بأنها اسم؛ فإنه يحيل إلى وضع ثان))[2]. وعليه فإن الوضع الأول يقوم بإحداث علاقة بين الكلمة اللسانية وما تحيل إليه في العالم الخارجي، أما الوضع الثاني فهو كلمة لسانية تحيل إلى كلمة أخرى تصبح بدورها موضوعا للوصف، ومن ثمة تعمل هذه الألفاظ التي في الوضع الثاني على تفسير غموض لغة التعبير العادية(اللغة الموضوع) وشرحها.

* المؤلف المرسل

يضعنا هذا التعريف أمام وضعين للغة انطلاقا من الكلمات العادية الأولى والكلمات الواصفة الثانية التي تعرفنا على نوع كلمة "الاسم" وجنسها، ولاسيما أنها ليست مجرد كلمة ثانية واصفة وحسب، وإنما كذلك كلمة ذات دلالة ذاتية، حيث تعد كلمة "ذهب" حسب **بيير لارشيه**[3] ليست كلمة تعين بأنها ذات دلالة تقريرية من خلال منوال تركيب المحمول اللساني الواصفprédicat métalinguistique، وإنما تعين كذلك من خلال منوال معجمي يسند لها من خلال التعبير الذي هو في ذاته لغة واصفة.

لقد ظلت نظرية الوضعين مهيمنة على التفكير المنطقي في القرون الوسطى، ذلك أن **بويس** ذاته شارح كتاب **فورفوريوس** يشير إليها أيضا بقوله: ((إن الوضع الأول للاسم يشير إلى دلالة الكلمة، والوضع الثاني يشير إلى شكلها. إن الوضع الأول هو الأسماء التي تطلق على الأشياء، والثاني هو الأسماء في ذاتها المشار إليها بأسماء أخرى))[4]. وانطلاقا من هذا يخلص **بوايس** إلى أن ((الكلمة في ذاتها مثل إنسان تسمى اسما، ولا تشير إلى دلالة الاسم في ذاتها، وإنما يشير له شكلها، وعليه يمكن أن تعرب إعرابا جزئيا flexion casuelle))[5]. وعند معرفة هذا، يظهر أن الدلالة التقريرية تتماثل مع مفهوم اللغة الواصفة؛ لأن كلمة إنسان تغدو ذات دلالة ذاتية ما دام يتوافر إمكان إعرابها من خلال إدراكنا لشكلها ومعرفته.

يؤكد **بيير لارشيه**[6] أن الدلالة التقريرية عملية كلية خاصة بالمحمولات، إن لم تكن عملية متوارثة، ولا سيما أن اللغة الواصفة في ذاتها هي عبارة عن تراتبية من اللغات ، مما يستوجب التساؤل عن إمكان وجود أفكار حول اللغة الواصفة قبل **فورفوريوس**، ليس بوصفها ممارسة إجرائية وحسب، وإنما بوصفها تفكيرا في الدلالة الذاتية، ومن هذا المنطلق يمكن الحديث -حسبه -عن جهود **أبولونيس ديسكول** Apollonius Dyscole في القرن الثاني للميلاد، الذي يفكر في الدلالة الذاتية ويسميها بـ onoma tès phônès.

إذا كان **فورفوريوس** أوجد نظرية الوضعين، حيث يحيل الوضع الأول إلى الدلالة والوضع الثاني يحيل إلى الشكل المادي للكلمة، فإن الدلالة يمكن مقارنتها بالعملة وقيمتها الشرائية، فالصورة المرسومة على وجه العملة تكسبها معنى ما، غير أن **أوغسطين** مثله مثل **بويس** يحدث تعارضا بين العلامة الوظيفية والعلامة ذات الدلالة الذاتية، وعليه ينبغي التساؤل عن مدى أهمية نظرية **أوغسطين** حول الوضعين وعن أبعادها السيميائية، ولا سيما أن النظرية السيمائية **لأوغسطين** تتموضع في صلب الإشكال اللغوي للعلامة.

1-2- اللغة الواصفة في السيميائيات الرواقية:

يرى **الآن ري**[7] أن الفلسفة الرواقية انصرفت إلى معالجة اللغة معالجة دلالية ومنطقية تبلورت في خضمها متصورات سيميائية رصينة، ذلك أنهم في نظر العديد قد توصلوا إلى إرساء دعائم أول نظرية سيميائية متكاملة، حيث يرى الفلاسفة الرواقيون أن العلامة حاملة لمدلول يمكن معرفته من خلالها، ومن ثمة يظهر أن هذه العلاقة لا تقتضي علاقة طبيعية حادثة في الزمن وحسب، وإنما تقتضي علاقة علائقية، ومصادريات[8] Axiomatique تسمح بإظهارها، ذلك أن هذه المصادريات توظف بغية عقلنة القواعد التي تمفصل المدلولات اللسانية تمفصلا كاملا من حيث قضاياها.

وعليه لا يمكن فصل المنطق الرواقي عن علم اللغة بكونهما يشتغلان في إطار نظري واحد، فلا يمكن معرفة القضايا إلا من خلال العلامات اللسانية الدالة عليها، ومن ثمة ((أشاروا إلى أن الكلمات والجمل هي الأمارات، بينما المفاهيم والأحكام والاستدلالات هي المشار إليها بهذه الأمارات، وبحسب مذهبهم، يجب على

المنطق أن يدرس في الوقت نفسه الأمارات الشفوية والمفاهيم المدلولة بها))[9]. إن العلامات اللسانية تعمل على نقل المتصورات القاضوية وشرحها، مما يضفي عليها نوعا من النمذجة القانونية التي تعمل على إظهارها من خلال التمفصل السيميائي للعلامات اللسانية، ذلك أن ((اهتمامهم بالإحساسات لم يصرفهم عن الاهتمام بما يتم التعبير به عن طريق اللغة، ولا سيما ما يطلقون عليها بالمقول lekton)). إن المقول هو عبارة عن لغة واصفة مكونة من دال ومدلول من الدرجة الثانية، بوصفها تقوم على علاقة استتباع ضرورية[10] بين سابق ولاحق تجمع بين مقول$_1$ ومقول$_2$ على مستوى المدلول، و بين جملة$_1$ وجملة$_2$ على مستوى الدال، وذلك ما يظهر في الجدول الآتي[11]:

علامة الطبيعية **دال**	**مقول (قضية 1 قبلية)** **مدلولات لسانية** **مقول (قضية 2 استنتاجية)**
جملة 1 **جملة 2**	**دال لساني**

إن هذه الخطاطة إذا كانت حسب **الآن ري**[12] غير مضللة وموهمة، فإن الحالة التي تتموضع فيها هي حالة اللغة الواصفة كما تصورها **يالمسليف**، ذلك أن الدال اللساني خاضع لقواعد تتناسب مع المدلولات التي تشتمل في ذاتها على علامات كاملة (فالمقول lekton يقيم دوال من الدرجة الثانية، كما يقيم في الآن ذاته كذلك مدلولات من الدرجة الثانية). وعليه إذن تكون النظرية بحيث اللغة الطبيعية وشروطها المنظمة في الخطابات تنظيما قياسيا، هي عبارة عن لغة واصفة ضمن "خطابات في طبيعة" مشكلة في علامات. إن الخطابات الطبيعية المنطقية هي الوحيدة القادرة على التكلم عن العالم.

إن هذه النظرية برمتها تستند إلى إدراج المقول إدراجا غير مادي بين العوالم المادية للأشياء والإنسان بكونه موضوعا فيزيائيا، وعليه إن هذه العلاقة تظهر الجوانب المادية في الفلسفة الرواقية ومذهبها.((وبهذه الصفة يتضح كيف أنه في السيميائية الرواقية تلحتم بالقوة نظرية اللغة بنظرية العلامات، فلكي توجد علامات يجب أن توجد قضايا، والقضايا يجب أن تنظم داخل تركيب منطقي يعكسه التركيب اللغوي،

ويجعله ممكنا، فالعلامات تبرز فقط عندما يمكن التعبير عنها بصفة عقلية من خلال عناصر اللغة واللغة تتركب لأنها تعبر عن أحداث محملة بمعنى))[13]. وعليه إن منطق اللغة عند الرواقيين أداة لبلوغ الإدراك الحسي ومعرفته.

لم يقبل هذه المطارحات المشككون في النظرية الرواقية أمثال **سكستوس أمبريقوس**sextus Empiricus الذي يرى أن دعاوى اللغة الواصفة كما تصورها الرواقيون غير صحيحة بحكم أنها تفترض الدور circularité ، الذي يؤدى إلى التباس مستويي النظرية، ولعل ذلك ما سيضفي نوعا من الغرابة حول العلامة.

يستند **سكستوس أمبريقوس** في نقده لمفهوم اللغة الواصفة إلى الفلسفة الأرسطية التي ترى وجوب امتناع الدور في التعريف؛ لأنه لا يمكن أن يحقق معرفة كاملة نتيجة التسلسل في طلب المجهولات، ومن ثمة لا يكون هناك نصير للمنطق في طلب اليقين حول المعرفة متى كان هناك دائما سؤال حاضر يبحث عن جواب. كما أن هذه الفكرة سنجد لها حضورا في ثقافتنا العربية عند **التوحيدي** الذي يرى أن دوران اللغة حول بعضها البعض يؤدي لا محالة إلى الالتباس والتداخل.

1-3- مفهوم اللغة الواصفة في التراث اللاتيني :

يشير **أوغسطين**[14] في أثناء عرضه لنظريته التحليلية إلى التميز بين العلامات التي تحيل إلى أشياء وعلامات التي هي بدورها علامات للعلامات، فكلمة "نهر" هي علامة لشيء ما ، ولكن بوصفها اسما هي علامة من بين علامات أخرى، فالاسم هو علامة لعلامة ما، ومن ثم يدرس **أوغسطين** تغاير هذه العلاقة التصنيفية واختلافها من خلال تحليل العلاقات الموجودة بين العلامات، فالوصل على سبيل التمثيل هو علامة لعلامات أخرى في ذاتها أو تحيل إلى ذاتها، فالوصل هو علامة لأشكال الوصل الموجودة برمتها، ولكنه ليس علامة لكلمة وصل التي هي في حد ذاتها اسما، في حين أن الاسم هو علامة للأسماء كلها، وتاليا يتم تحليل الأسماء بوصفها علامات. إن صنيع أوغسطين يسلط الضوء على الخطاب المنجز حول العلامة، فالملفوظ اللساني الواصف يهتم بالعلامات ولا يهتم بالأشياء. إن هذا النوع من اللغة يمتلك قدرة هائلة للتحدث عن ذاته من دون" الخروج "عنها.

يعود أول تمييز في اللغة اللاتينية بين العلامات العادية والعلامات الواصفة إلى أوغسطين[15]، ذلك أن الكلمات العادية تحيل حسب تصوره إلى الملفوظات المستخدمة في الكلام العادي ، بينما العلامات الواصفة تحيل إلى سلسلة من الملفوظات المستخدمة للكلام عن اللغة، وانطلاقا من هذا التصور يحدد أربعة علاقات بين الكلمات؛ بقوله: ((وعليه إذا كانت الكلمة منطوقة، فإنها منطوقة في ذاتها بطرح السؤال حولها أو لمناقشة الكلمة في حد ذاتها، في حين أن كل طريقة هي الشيء الموضوع للنقاش والتساؤل، ولكن هذا الشيء يمتلك بدقة اسما (verbum). في حين أن ما يرتبط بكلمة (verbum) ليس من خلال السماع، وإنما من خلال الذهن. والذي هو محتوى في الذهن ذاته يحصل على اسم هو (dicibile). ومع ذلك عندما تنطق الكلمة ليس لذاتها، وإنما لتدل على شيء آخر، وتحصل على اسم (dictio). أما بالنسبة للشيء في ذاته ليس كلمة ولا مفهوما ذهنيا لها، وإنما هو كلمة عرضية معينة أو غير معينة، ويمكن أن تحصل على اسم '(res) ، ولا يمكن أن تحصل إلا على اسم (res) في استعمال معين، ومن ثمة يكون لدينا أربعة مفاهيم مختلفة هي:(verbum,dicibile, dictio, res)))[16]. وبعد هذا يقوم **أوغسطين** بشرح هذه الألفاظ الأربعة، بقوله : ((إن

لفظ (verbum) كلمة ما تدل على كلمة، أما لفظ (dicibile) هو كلمة لكن لا تدل على الكلمة، وإنما تدل على ما في الكلمة كما هي مودعة أو محتواة في الذهن ، ولفظ(dictio) هو كلمة تدل في الآن ذاته على اللفظين السابقين، وهما (verbum) وما يحدث في الذهن بسب الكلمة، أما بالنسبة للفظ (res) هو كلمة تدل على كل شيء تبقى ما عدا الألفاظ الثلاثة السابقة))[17]. إن هذه التفاصيل حول مفهوم العلامة يجعل من الكلمة مدخلا مشروعا لفهم السيرورة الدلالية وتكونها عبر مراحلها الأربعة السابقة.

وعليه لا غرو أن يكون مفهوم العلامة السيميائي عند **أوغسطين** حاصلا عن تراتبية انتقال من العلامة الواصفة إلى العلامة الموضوع، ذلك أنه فيما سبق يجعل من (verbum) مرحلة قبلية سابقة تسهم في فهم أي علامة كانت، فهو المحدد لطبيعة الكلمة في ذاتها بكونه واصفا لها ومحددا لطبيعتها، لهذا كان شرح العلامة وسيرورتها يقتضى البدء به. لقد استطاع أوغسطين أن يقدم الكلمة في تمفصلاتها الأربعة وترابطها مع بعضها البعض في إحداث الدلالة وفهمها، ومن ثمة ((يكون (verbum) الكلمة في ذاتها وهذا يعنى المقاطع الصوتية الحاملة للدلالة، مع اعتبارها مستقلة عن هذه العلاقات الدلالية، و (dicibile) هو ما نعينه من خلال الكلمة، و (dictio) الكلمة بوصفها جامعة لعلاقة الدال بالمدلول و (res) وهو الشيء أو المرجع))[18]. إن دلالة العلامة في ذاتها هي حاصل علاقة ثلاثية نفهمها من المرتبة الثانية والثالثة والرابعة، أما المرتبة الأولى على الرغم من أنها خارجة عن مفهوم العلامة في حد ذاتها، إلا أنها تبقى ضرورية لفهم الدلالة برمتها بوصفها جامعا مشتركا للمراحل الثلاثة الأخرى.

يؤكد تعريف العلامة عند **أوغسطين** على فكرة أنها تتكون من دال ومدلول، ومن ثمة يماثل (dictio) مفهوم العلامة عند **دوسوسير**، ويماثل (verbum) الدال و(dicibile) يماثل المدلول، ولاسيما أن المدلول يتموضع في الذهن ويعمل على إعادة بناء دلالة العلامة من خلال إحالتها إلى مرجعها (res).

إن ما ينبغي الإشارة إليه هو موقف **أوغسطين** من مسألة قسمة العلامات إلى علامات لسانية وعلامات غير لسانية، ولا سيما أن العلامات اللسانية تشكل نسقا خاصا من العلامات؛ لأنها تضطلع بتعين العلامات غير اللسانية والكلام عنها؛ فالعلامات اللسانية تتكفل بالحديث عن العلامات كلها المرتبطة بالعالم الخارج لساني، ((ومن هنا ندرك المصدر الأوغسطيني الذي انطلق منه **دوسوسير** في إعطاء الأفضلية للنسق اللساني على بقية الأنساق السيميائية الأخرى))[19]. ولا سيما أن أشياء العالم الخارجي ينبغي أن تنتقل إلى مجال الكلمات فتكتسب معاني لا يمكن معرفتها إلا ضمن أفق اللغة التي تتشكل فيها. ومن هنا يرى **أمبرتو إيكو** أن الرواقيين تنبهوا قبل **دوسوسير** بقرون إلى أن ((اللغة علاوة على أنها أكثر الأنظمة السيميائية قابلة للتحليل وأفضلها، فإنها كذلك النظام الذي بإمكانه أن ينمذج جميع الأنظمة الأخرى ، محمولا أي سيميائية أخرى إلى مستوى مضمونه، ليظهر أنموذج العلامة اللغوية تدريجيا على أنه الأنموذج السيميائيالأعلى))[20].

ومن هنا ألفينا **أوغسطين** يؤكد أننا ((في الكلام ندل بالكلمات، أو بالكلمات في حد ذاتها، أو بعلامات أخرى، كما هو الحال عندما نتكلم بالحركات أو الحروف؛ لأن الأشياء ندل عنها من خلال هاتين الكلمتين اللتين ليستا إلا علامات. أو ندل على أشياء أخرى ليست علامات كأن نقول حجر، هذه الكلمة في الواقع هي علامة، لأنها تعين موضوعا ما، لكن هذا الموضوع الذي تدل عليه ليس في ذاته علامة))[21]. ويبقى التساؤل قائما حول ما إذا كان **أوغسطين** قدم حدودا فاصلة بين مستويات تحليل العلامة، ولا سيما بين ما هو

واصف وما هو موضوع للوصف، ولعل هذا ما لاحظته **ري دبوف** في كون أن **أوغسطين** لم يصل إلى ملامسة ذلك الخيط الرفيع بين هذين المستويين، لذلك لا تزال تحتاج إلى تمييز أدق يفصل بين العلامة وعلامة علامة.

وفي السياق ذاته ترى **جوزيف ري دبوف** : ((أن هذه الإمكانية هي حقيقة لسانية طارئة ففي أغلبها ليست صدفة، ذلك أن المورفيم هو كلمة وليس المورفيم صفة وإنما هو اسم وليس صفة...الخ وطورا آخر إن التأويل الأوغسطيني هو محل نقاش؛ لأنه إذا كانت الكلمة تدل في ذاتها، فيدل تعبيرها ومحتواها عليها. إن العلامة لا تدل على ذاتها؛ لأنه في هذه الحالة ستكون العلامة الموجودة بمفردها علامة، وتدل أي علامة على التعبير والمحتوى غير المحدد، بمعنى أنها تدل من خلال علامات متعددة، فتكون العلامة و/العلامة في علاقة مدمجة ما، ولكن ليست دلالة، فالعلامة يمكن أن تكون علامة كما يمكن أن يكون المقعد كرسيا، لذلك نقول إن علامة العلامة تصنفان في الصنف ذاته،حيث العلامة هي اسم شاملhyperonyme للعلامة))[22]. إن **أوغسطين** لم يوفق في إقامة تميز واضح بين علامة علامات أو العلامات المتعددة.

ومتى علمنا هذا حسب **جوزيف ري دبوف**[23] علمنا ضرورة النظر إلى الدلالة التقريرية على أنها علامة لعلامات متعددة في علامة، أما الكلمة اللسانية الواصفة عامة للغة ثالثة، فاللغة الواصفة بوصفها علامة هي كذلك علامة في علامة، ومن ثمة فاللغة الواصفة هي كلمة لسانية واصفة عامة للغة ثالثة، حيث وصف وصف اللغة métamétalangageيندمج في مستوى أعلى حيث تظهر لغة رابعة métamétamétalangage تكون معرفتنا للكلمة ليست دلالة تقريرية التي لا يمكن أن تناهي في تراتبية اللغات، ومن ثمة يمكن معالجة هذه التراتبية في الجدول الآتي:

لغة أولى	لغة ثانية métalangage	لغة ثالثة métamétalangage	لغة رابعة métamétamétalangage	لغة خامسة métamétamétamétalangage
لم يعترف أبدا		أبدا هي علامة لعلامة الصفة هي علامة لعلامة لعلامات متعددة الدلالة التقريرية هي	الخ الصفة علامة في علامة في علامات متعددة الدلالة التقريرية	الخ الخ الدلالة التقريرية

العالم مجموعة من الأشياء		علامات متعددة للعلامة اللغة هي علامة في علامات متعددة اللغة الواصفة علامات متعددة في علامات متعددة	هي علامة ما في علامات متعددة في علامة اللغة هي علامة ما في علامات متعددة. اللغة الواصفة هي علامة ما في علامات متعددة في علامات متعددة وصف وصف اللغة هي علامة متعددة في علامة متعددة	هي علامة ما في علامة في علامة متعددة في علامة الخ اللغة الواصفة هي علامة في علامة متعددة في علامة متعددة وصف وصف اللغة هو علامة غي علامة متعددة في علامة متعددة في علامة متعددة

يظهر من خلال الجدول أن الدلالة التقريرية تبقى دائما في مستوى أقل من اللغة الواصفة، وهذا ما يعنيه **أوغسطين** من أن ((الاسم يعين ذاته في حين أنه يعين شيئا آخر بذاته))[24]، فتكون دلالته دلالة ذاتية تحيل إليه ودلالة تعين شيئا آخر، ولعل ذلك ما يظهر في حديث أوغسطين في الآن ذاته عن الاسم و عن دلالته، ((حيث تعني الدلالة التقريرية الكلمة اللسانية الواصفة nomenالتي هي كلمة أو كلمة لسانية واصفة لـ nomenالتي هي كلمة عامة تستعمل لوصف جميع الأسماء))[25]. ولعل هذه الصياغة كانت موضوع خلط سيميائي[26] على حد تعبير **ري دي بوف**، فتوارد لفظ الاسم يفسر طورا بكونه لغة واصفة وطورا آخر بكونه دلالة تقريرية.

1-4- اللغة الواصفة في الثقافة العربية:

لقد اكتسى مفهوم اللغة الواصفة في الثقافة العربية أهمية كبيرة في ضروب المعرفة كلها، ذلك أن جهود العلماء دأبت على معاينة لغة العلوم وفلسفتها، ((ولم تكن الفلسفة في القرن 14م خاصة

بالفلاسفة وحسب، فهي استدعيت في تخصصات عديدة لإحكام أسس خطابها))[27]،ذلك أن على سبيل التمثيل ظهرت في النحو إلى جانب أعمال النحاة وكتبهم كتب حول النحو في حد ذاته، فهرعت إلى معاينة مجموع الألفاظ العلمية والمصطلحات التي اختارها النحاة لوصف متصوراتهم النحوية حول نسق اللغة ووظيفتها، ومن أمثلة تلك الكتب كتاب الحدود **للرماني** (ت.384ه)، وشرح الحدود النحوية **للفاكهي** (ت.772ه)، كتاب حدود النحو **لأحمد بن هبة الجبراني** (ت.668ه). إن كتب الحدود النحوية تروم مدارسة دلالة الألفاظ النحوية وشرحها.

ومتى علمنا أن التأليف النحوي في بداياته لا ينفك عن دراسة أطراف الأسماء والكلام[28]، علمنا أن كتب الحدود النحوية جاءت واصفة لما أنتجه النحاة في كتبهم، لهذا نجدهم يكثرون من الإشارة إلى كتب التأليف النحوي من مثل قولهم : ((ولما فرغ من تعريف الكلمة والكلام والكلم، أشار لأمثلتها على الترتيب فقال: مثال الكلمة زيد، ورجل))[29]. إن التأليف النحوي في بداياته نجده يضم محاولات لوضع الحدود النحوية والتعريف بمعانيها، فكان النحاة يبتدئون كلامهم بحد الكلام، ثم حد أجزائه.

يشير **بيير لارشيه**[30] إلى أن اللغة الواصفة عند النحاة تتجلى من خلال وصف إوالية mécanisme إنتاج الحدود النحوية ومصطلحاتها، بوصفها أسماء مستعارة من مسميات الأشياء(الكلمة العادية)، وتتحول بذلك عن طريق المقايسة لتصبح ذات مدلولات علمية خاصة، فعلى سبيل التمثيل نلفي**ابن الأنباري** يتساءل عن الفعل لماذا سمي فعلا ، فقيل ((لأنه يدل على الفعل الحقيقي، ألا ترى أنك إذا قلت ضرب دل على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة، فكما دل عليه يسمى به، لأنهم يسمون الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب وهو كثير في كلامهم))[31]. فالفعل بوصفه دالا verbe يشير إلى الفعل بوصفه فعلا حقيقيا acte، فالملفوظ النحوي "فعل" يدل على الثاني "الضرب" بوصفه منجزا حقيقيا يعبر عنه بلفظ من اللغة العادية.

وعليه يخلص **بيير لارشيه** إلى أن الأبحاث حول اللغة الواصفة ومتصوراتها بلغت أشدها في حنايا المصنفات النحوية العربية، ومن ثم يمكن القول : إن ((الدلالة التقريرية ضمن التراث النحوي، واللسانيات العربية بعامة تقترب من المقولات الحديثة))[32]. بل تطابقها في الكثير من المتصورات.

وعليه إن اللغة الواصفة تختلف أوضاعها عن اللغة العادية على الرغم من أنها مستوحاة منها؛ لهذا يشترط **ابن حزم** في اصطناعها أن ((لا يكون ضرورة إلا بكلام متقدم بين المصطلحين على وضعها أو بإشارات قد اتفقوا على فهمها، وذلك الاتفاق على فهم تلك الإشارات لا يكون إلا بكلام ضرورة، ومعرفة حدود الأشياء وطبائعها التي عبر عنها بألفاظ اللغات لا يكون إلا بكلام وتفهيم))[33]؛ لأنها تتجاوز الأوضاع المعهودة في الكلام العادي. ومن ثمة يظهر لنا من خلال نص **ابن حزم** حداثة التصور السيميائي للخاصية الانعكاسية للغة بكونها واصفة لذاتها من جهة توضيحها لذاتها بألفاظ أخرى، ومن جهة أخرى أنها واصفة للإشارات وغيرها من الأنساق الأخرى التي لا يمكن أن تفسر إلا بها.

وتاليا إذا كان النحو لغة واصفة سيميائية مأخوذة عن اللغة التي يدرسها؛ فهو يبين عن الخاصية الانعكاسية كما سماها السيميائيون المعاصرون، أو الخاصية "الدور" كما سماها القدماء من علماء العربية من أمثال **الجرجانيوالجيزاويوطاش كبرى زادة والفارابي** وغيرهم، ذلك أن ((النحو يحتاج إلى الألفاظ

المحتاجة إلى النحو فيدور))[34]. إن هناك علاقة تضايفية بين النحو والألفاظ التي يدرسها، فلا يمكن للنحو أن يتكلم عن الألفاظ بدون الألفاظ، ولا يمكن للألفاظ أن تستقيم بدون نحو، ذلك أن أداة الدارسة وموضوعها يشتركان في كونهما لغة، فاللغة ذات طبيعة دورانية انعكاسية يتداخل بعضها ببعض، حيث يكون جزءا منها كلاما تواصليا يأتي في المرتبة الأولى، ويكون الجزء الثاني منها عبارة عن لغة نظرية واصفة ذات مواضعات وحدود مفهومية تنظر في العبارة اللغوية الأولى وحسب، ولا تتجاوز إطار ذلك إلى وصف الواقع المادي العيني، لأن تحصيله يبقى من مهام اللغة الأولى أو اللغة الشيئية. وهذا ما جعل **الفارابي** يفهم اللغة الواصفة بأنها نوع من إضفاء المشابهة على ألفاظها التي تحتاج إليها بحسب اللغة الموضوع التي تنتج عنها.

ومن هذا التصور خلصت السيميائيات العربية القديمة إلى أن النظر في الألفاظ من جهة منازلها يكون على ضربين، ((من حيث هي في الوضع الأول ومن حيث هي في الوضع الثاني، والألفاظ التي في الوضع الأول هي الألفاظ المدلول بها على الأمور بمنزلة لفظة زيد وعمر وضرب، والتي في الوضع الثاني هي الألفاظ المدلول بها على الألفاظ التي في الوضع الأول))[35]. ومن ثمة فرض هذا الاختيار رصد التدرج في الانتقال من اللغة الموضوع إلى الواصفة لتتبع المسلك التسلسلي الواصف للغة.

إذا صح عرض هذا الانتقال التسلسلي في اللغة ووصفه من خلال إبراز كيفية الارتقاء من اللغة الموضوع إلى اللغة الواصفة، أمكن القول: إنه يقوم على أساس((عطف التسلسل، يعنى أنه لو وضع لكل واحد من الألفاظ، لأدى إلى التسلسل إن لم يرجع إلى اللفظ الأول أو دلالة المدلول على دليله إن رجع إلى الأول فيدور))[36]. ولن يكون الدور مؤمنا من المزالق مما يقتضى معه وجوب النظر إلى اللغة الواصفة بأنها لغة اصطلاحية منقولة عن اللغة الموضوع، ((لأننا إذا قلنا ضرب فعل ماض ومن : حرف جر فالدال اسم والمدلول حرف وفعل، ودلالته عليه ليست إلا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح .. والتحقيق أنه وضع علمي، لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك وإلا لكان جميع الألفاظ مشتركة، ولا قائل به فكان المعتبر في الاشتراك الوضع قصدا أو المدلول مغايرا للفظ))[37]. إن الخاصية الانعكاسية دليل على الالتباس القائم بين اللغة الموضوع ولغتها الواصفة، وبخاصة عندما نحكم على اللغة الموضوع داخل اللغة ذاتها ونسلك بهما طريقا واحدا يفيض بعضها من بعض. مما لا يوجب الاشتراك في اللفظ حسب **الجرجاني**، كما أنه متى علما أن اللغة الثانية هي ليست من قبيل الأوضاع التواصلية العادية بوصفها وضعا علميا كما سبق ذكره في النص، تبين أن النظر إلى اللغة الواصفة ودلالتها يقتضي وجوب مراعاة ما اتفق عليه من اصطلاحات بين أهلها.

يشير **الفارابي** إلى توافر إمكان لانهائية المعاني الثواني وتلاحقها في التسلسل والتراكب، بالمعنى الذي تتحول فيه اللغة إلى أن تكون عبارة عن تراتبية مفتوحة لانهائية من لغات اللغات الواصفة كما أشرت إلى ذلك **ري دي بوف**، وبخاصة أن هذا سيساعد على إيجاد معان أو متصورات كلية تسمح بوصف هذه اللغة، ومن ثمة ((لا يمتنع – إذا كانت معقولات – أن تعود عليها تلك الأحوال التي لحقت المعقولات الأول، فيلحقها ما يلحق الأول من أن تصير أيضا أنواعا ومعرفة بعضها ببعض وغير ذلك، حتى يصير العلم الذي هو لاحق للشيء إذا حصل في النفس أن يكون معلوما أيضا، والمعلوم أيضا نفسه يكون معلوما، ويصير المعقول معقولا

أيضا، والمعقول أيضا معقولا، والعلم الذي بمعنى العلم أيضا معلوما، وذلك لعلم آخر ، وهكذا إلى غير النهاية... وذلك على مثال ما توجد عليه الألفاظ التي توضع في الوضع الثاني، فإنها أيضا يلحقها ما يلحق الألفاظ التي في الوضع الأول من الإعراب، فيكون الرفع أيضا مرفوع برفع والنصب منصوبا بنصب، ثم هكذا إلى غير النهاية))[38]. ونخلص من هذا إلى أن لغة اللغة تتحدد في كل لغة موضوع،وكل لغة واصفة للغة يلحقها ما يلحق اللغة الواصفة لها إلى ما لانهائية التحديد، مما يحيل إلى تميز اللغة الطبيعية بوصفها إلى ذاتها بذاتها إلى غير حد، إذ يجعلها عبارة عن تراتبية من العلامات الواصفة للعلوم، فكل علم يمكن أن يعلم بعلم آخر إلى ما لانهاية من العلامات المتوسل بها في ذلك.

ومن هنا تسلم سيميائيات **الفارابي** بضرورة أن تحمل اللغة الواصفة خصائص اللغة الموضوع بما أنها جزء من اللغة الطبيعية، فما يمكن أن يقع من أوصاف دلالية حول اللغة الموضوع يمكن أن يصلح لأن يقع وصفا للغة الواصفة، مما يقتضي أن يتوافر كل ما هو حاصل في اللغة الواصفة على ما يعلله في اللغة الموضوع؛ لأنهما يعودان إلى ذات واحدة من حيث ماهيتهما مهما تراكبت اللغات على بعضها البعض، ولاسيما أن ((التي تمر إلى غير النهاية لما كانت كلها من نوع واحد صار حال الواحد منها هو حال الجميع وصار أي واحد منها أخذ ه بالحال التي يوجد عليها الآخر. فإذا كان ذلك كذلك فلا فرق بين الحال التي توجد للمعقول الأول وبين التي توجد للمعقول الثاني، كما لا فرق بين الرفع الذي يعرب به "زيد" و "الإنسان" الذي هو لفظ في الوضع الأول وبين الرفع الذي يعرب به لفظ الرفع الذي هو في الوضع الثاني، فالحال التي يكون عليها إعراب ما في الوضع الأول من الألفاظ، بتلك الحال يكون إعراب ما في الوضع الثاني منها))[39]. وعليه إن اللغة الموضوع لا محالة تحتاج إلى لغة واصفة تشيد قوانينها الضرورية، ولكي تحافظ هذه اللغة على انسجامها يفترض أن لا تناقضها من حيث الوصف أو من حيث طبيعتها التركيبية و الدلالية؛ لهذا سيتم حسب الفارابي الاحتفاظ بخصائص اللغة الموضوع للغة الواصفة لكي لا نقع في تناقضات و مفارقات بين اللغتين. مستندا في ذلك إلى ما سماه بآلية المشابهة التي سنأتي على بيانها في الفصل الثالث الخاص بمفهوم اللغة الواصفة عند الفارابي.

بيد أنه في مقابل هذا كله يعيب **الفارابي** هذا التسلسل في اللغات والمعارف إذا كان لا يقدم معرفة جديدة من منطلق أن ((الإفادة أولى من الإعادة))[40]. حتى أنه إذا احتمل أن يكون ذا معنى جديد جاز أن تستمر اللغة في وصف اللغة، وإذا كان الأمر غير ذلك فلا غرابة أن ينفر من التكرار الذي يفضي إلى أن يكون معنى المعقولات الثواني هو عين المعقولات الأولى ،ذلك أنه ((إذا كانت معرفتنا للواحد هي معرفة الجميع... ولذلك صار سؤال ... في حد الإنسان ، وحد الحد وحد حد الحد ، الصائر إلى غير النهاية، غلطا، إذ كان ليس هناك نصير بالمعرفة إلى غير النهاية، ولا حاجة بنا إلى أن نعرف ما لا نهاية له، حتى إذا عجزنا عن إحصائه وعن معرفة كل واحد على حياله تكون المعرفة قد بطلت، إذ كان معنى الحد معنى واحدا بعينه كليا في جميع الحدود- كانت متناهية أو غير متناهية- كما أن معنى رفع "الرفع" ورفع زيد هو بمعنى واحد كلي في هذين وفي رفع رفع الرفع الصائر إلى غير النهاية... فهذه السؤالات كلها من جنس واحد، وإنما هي كلها في المعقولات الثواني. والجواب عنها كلها جواب واحد))[41]. وبهذا تكون أسباب العقم المنسوب إلى اللغة الواصفة بكونها لا

تزيد علما بشيء، بموجب خلوها من الزيادة في الإفادة المطلوبة من اللغة الموضوع أو بعبارة أخرى لامتناع الدور.

ومن هنا فتحقيق الإفادة من المعنى المفسر يشكل منتهى درجات التراتب الواصف في اللغة، وذلك تفاديا للوقوع في دوران اللغة حول بعضها دورانا مفرغا من المعنى؛ لأن ((كل اسم محتاج إلى التفسير الذي هو الحد،...ولكن للأمور أصولا إذا انتهى إليها، استغنى ظهورها عن التفسير))[42]؛ ولهذا إذا كان التفسير الأول تاما استغني عن تفسيره بحد آخر؛ لأنه من صفات الحد أن يكون جامعا مانعا ولو احتيج إلى تفسير آخر ينتقض إيجازه ومنعه وتمامه؛ لعدم انقضائه عند معنى محددا، وما لا ينقضي لا يمكن إدراكه؛ لهذا يمتنع السؤال عن تفسير تفسير التفسير. ومادام من صفات الحدود الظهور والتجلي، فلا يصح أن تعقبها حدود واصفة ومفسرة لها متى تحققت فائدتها الموضوعة إزاءها.

وعلى هذا، فلا بد من الإقرار بأن **الفارابي** يعدم وجود اللغة الواصفة بانعدام الإفادة المطلوبة منها أو عند الانتهاء إلى تخومها العليا، بخلاف ما ذهب إليه فيتغنشتاين من استحالة أن تكون هناك لغة واصفة استحالة أن تكون هناك قضايا واصفة لقضايا أخرى؛ لأن اللغة الطبيعية تروم الوضوح الذي يوفر إمكان التمثل، وما لا يمكن تمثله لا يمكن قوله؛ لهذا كان قصارى ما يمكن قوله يتمحور حول معناها في الواقع وحسب. فإذا كان كل من **الفارابي** و**فيتغنشتاين** يلتفان برأيهما حول عدم إمكان أن تكون هناك استمرارية من اللغات الواصفة اللانهائية، إلا أنهما يختلفان في كون أن الفارابي يحتفظ باللغة الواصفة التي تحقق معاني بعيدا عن الدوران المفضي إلى المعنى الواحد، في حين يعدم **فيتغنشتاين** خاصية اللغة الواصفة إطلاقا لانعدام المتعاليات فيما وراء العالم الطبيعي.

2-1- صناعة اللغة الواصفة وآلية التقريب بالشبيه عند الفارابي:

لقد تعامل **الفارابي** مع اللغة على أنها معطى سيميائي لحصول المعرفة، ومن ثمة وجب على الباحث التفقه في معرفتها بغية الحصول على المطلوب، فكل ((تحقيق متعلق بترتيب يؤدي إليه، بل كل تأليف فإنه يحوج إلى تعرف المفردات التي هي مواد الترتيب والتأليف، لأن اختصاص الترتيب المعين بالتأدية إلى المطلوب، دون ما عداه مما يمكن وقوعه فيها، إنما يكون من قبيل تلك المواد بأحوالها))[43]. إن كل معرفة علمية لا تحصل إلا بمعرفة لغوية وذلك من خلال إدراك مواد الألفاظ التي تحمل محمولاتها وتدل عليها بوصفها الوسيط الحامل للمعرفة، وهنا إشارة مهمة إلى وضع أهمية دراسة اللغة الواصفة بكونها مدخلا صحيحا لمعرفة العلوم، ((ومن ثم يمكن القول بأن لا وجود لعلم بلا مقولات ولا مقولات بلا مفاهيم ولا مفاهيم بلا مصطلحات فهي مفاتيح لبوابات المعارف وعتبات لمداخل العلوم))[44]. وهذا ما نرومه عند **الخوارزمي** و**السكاكي** من استعمال استعاري لعنوان كتابيهما اللذين يشبهان فيهما اللغة الاصطلاحية العلمية الواصفة بـ "مفاتيح العلوم" التي تفك مغاليقها وتأتى على بيان ما فيها إتيانا.

ومن هنا تسلم سيميائيات الفارابي بضرورة ربط منشأ الصنائع وحصول العلوم باللغة الواصفة، وتنظر إلى العلوم على أنها لغة حولت من وضعها المبدئي في الكلام العادي إلى وضع ثان علمي، نقلها من الاعتباط إلى التعليل، ومن الحقائق الشيئية إلى الحقائق الواصفة. إن ((اللغة الواصفة من حيث صوغها sa formulationتعود إلى كلمات اللغة العادية الغامضة وغير الدقيقة))[45]، فالعلوم لا تشرعن ذاتها بمجرد

تحقيق متصوراتها عبر المفاهيم. لكنها تميل إلى تشكيل كيانها عبر إسناد لغوي واصف يبعث استقلاليتها وحدود تخومها المفهومية. ((وصناعة المنطق من جملة الصنائع لها ألفاظ خاصة تستعملها وألفاظ تشترك فيها مع غيرها. وإذا كان ذلك كذلك، فينبغي للوارد على الصناعة أن يسأل عن معاني ألفاظها لئلا يفهم منها غير ما يريده أهل الصناعة فيضل فيه ويتحير، فإنه ربما يسبق إليه معنى غير المعنى الذي يريد به في تلك الصناعة))[46]. إن معرفة ما تعينه الألفاظ المنطقية قيد احترازي مشروط لضمان استقلاليته بلغته الخاصة، وبهذا يندفع الاعتراض باشتراك العلوم وتداخلها من حيث ألفاظها متى يتم التطرق إلى دلالتها الخاصة التي تحيل إليها إحالة منطقية.

ومن ثم تتحول المفاهيم والمتصورات من كونها مجرد مفكر فيها وحسب[47]، إلى كونها مفكرا فيها ومحددة بقوانين تستمد مشروعيتها من الوصف اللغوي، ((فالقوانين في كل صناعة: أقاويل كلية أي جامعة ينحصر في كل واحد منها أشياء كثيرة مما تستعمل عليه تلك الصناعة وتكون معدة : إما ليحاط بها ما هو من تلك الصناعة، وإما ليسهل بها تعلم ما تحتوى عليه الصناعة وحفظها))[48]. إن اللغة الواصفة هي التي تمنحنا التمييز بين العلوم وتجنبنا الخلط بينها؛ لأنه ((ربما وجد من الألفاظ ما يستعمله أهل صناعة على معنى ما ويستعمله أهل صناعة أخرى على معنى آخر)).[49] وهذا ما يسهل عملية تعليم العلوم وإفهامها.

يرى **الفارابي** أن المعاني العلمية في العلوم قد تكون منقولة عن اللغة العامية، بيد أن هذا على الرغم من حسناته التي يمكن تلمسها في أثناء التعليم ، قد يفضي إلى نوع من الإيهام والإغماض؛ لأنه سيؤدي إلى وقوع الاشتراك في المعاني، ذلك أن ((الوجوه من الشبه لها غناء ما عند تعليم الوارد على الصناعة في سرعة تفهيمه لتلك المعاني متى كانت العبارة بألفاظ أشباهها من المعاني التي عرفها قبل وروده على الصناعة، غير أنه ينبغي أن يحترز من أن تصير مغلطة على مثال ما يتحرز به من تغليط الأسماء التي تقال باشتراك))[50]. ولعل هذا ما تنبه إليه **الساوي** الذي يرى أن إشكال المنطق برمته هو إشكال يتمحور حول اللغة وألفاظها المشتركة، ذلك أن ((الخلاف الجاري في المنطق بين أربابه، إنما هو بسبب الألفاظ المشتركة، وذهاب كل فريق إلى معنى منه، ولو قدر اتفاقهم على معنى واحد لما اختلفوا))[51]. إن افتقاد الألفاظ المنطقية إلى معان تعيينية خالصة يجعل منها صعيدازلقا، لذا فمتى وجدت ألفاظ مشتركة تعتورها معان متعددة، وجب صرفها عن هذه المعاني المتعددة إلى معنى تعييني بحمل اللفظ الواحد على معنى واحد، فيكون المعنى المنطقي المراد هو عين ما وضعه المناطقة في الأصل أولا، وهكذا أمكن إضفاء خاصية الوضوح على المعرفة المنطقية، إذ يصير المعنى لا لبس فيه، ويحمل هذا على نسبة التعيين في اللفظ الذي يحملها، ويغدو النقصان فيه وضوحا والزيادة فيه إغماضا وتعتيما؛ لأن اللغة المنطقية لا تتسع إلى حمل المعاني المتعددة، فتكون الصورة الصحيحة الأفيد ما قل مدلولها أكثر من الصورة التي تكثر مدلولها، لأن مرام المنطقي يتلخص في بلوغ المعلوم التصوري بلوغا تعيينيا لا تنازعه المعاني المتكثرة.

ومن هذا المنطلق ترى **جوزف ري دبوف**[52] أن أصل استشكال الخطاب الفلسفي وعدم وضوحه يعود إلى تلك الكلمات التقريرية المنتمية إلى المشترك اللفظي التي تشير إلى ذاتها بذاتها، فهي تظهر متماثلة الشكل بالمعنى المنطقي – اللغوي للمشترك المتماثل الصوت، الذي يضفي دائرة واسعة من الغموض في الكلام، ولعل هذا كان أحد المسائل التي استقطبت أذهان الفلاسفة وحاولوا تفاديها طلبا للوضوح والتمييز.

تطرح صناعة اللغة الواصفة انطلاقا من اللغة الموضوع عن طريق آلية المشابهة إشكالات معرفية، ولا سيما ((خطر الالتباس الناجم عن التشابه بين المعنى العام والمعنى الفلسفي. وليس المشكل خاصا باللسان الفلسفي، بل بكل تسمية تقنية تلتمس عون ألفاظ اللغة الدارجة بدلا من أن تبتكر مجموع مفردات تقنية))[53]. ومن ثمة انقسم الدارسون حولها إلى قسمين هما[54] :

1- هناك من يرى وجوب ابتكار أسماء جديدة دون اللجوء إلى مبدأ التشابه، فيستبعد على هذا النحو خطر التباس بالمعاني العامة المشابهة، وفي التعليم على وجه الخصوص.

2- هناك على العكس من يرى في التشابه مزية من خلال توافر إمكان الاستناد إلى المكتسبات السابقة واقتصاد الزمن حين نحدد ما يوجد من جديد ينبغي تعليمه، وإتاحة الفرصة على هذا النحو لفهم المعاني الجديدة أكثر سرعة . وليس في ذلك نقص في الوعي بخطر الالتباس، بل استخدام نسق الانتباه الضروري في حالة الاشتراك في اللفظ.

لا مندوحة أن اللغة الواصفة تشتمل على ألفاظ علمية مستوحاة من اللغة العادية، ويكون ذلك بطريقين حسب ما أورده **الفارابي** في باب اختراع الأسماء ونقلها، فإما أن تكون عبارة أن أسماء منقولة ومحولة عن اللغة العادية المستعملة وإما أن تكون مخترعة، ((فإذا احتاج واضع الملة إلى أن يجعل لها أسماء، فإما أن يخترع لها أسماء لم تكن تعرف عندهم قبله، وإما أن ينقل إليها أسماء أقرب الأشياء التي لها أسماء عندهم شبها بالشرائع إلى وضعها))[55]. مما يدل على الاستناد إلى قدرة الواصف على أن يجرد من لغته ألفاظا ينزلها منزلة اللغة العلمية، واقفا عند حدود ما يوجب عليه بناء ألفاظه بناء يوفر إمكان تقبلها من قبل المتعلم طورا، وبما يمكن أن تتلاءم مع ما تدل عليه من معان علمية مساوية لما وضعت له طورا آخر.

ومتى سلمنا بأسبقية المستنبط من اللغة الأصلية على المخترع الوافد، أمكننا إدخال نوع من الاتساق على هذه اللغة الواصفة لذا يلزم توضيح كيفية تفريعها عن اللغة الأصلية، نظرا لأن اللغة الواصفة ترتبط باللغة الموضوع على أساس المشابهة، بكونها علاقة جامعة تربط بين طرفين متشبهين في أصلهما اللغوي مختلفين في دلالتهما، هذا مع العلم أن المشابهة أدل من غيرها على هذه العلاقة الاتباعية التي تفيد حذو المعنى العلمي بالمعنى العامي حذوا تقريبيا[56]، حيث ((يؤخذ اسم مشهور كان منذ أول ما وضع دالا على ذات شيء ما، فيجعل بعد ذلك اسما دالا على ذات شيء آخر، ويبقى مشتركا بين الثاني والأول في غابر الزمان، وذلك إنما يكون، في الأشياء التي تستنبط في الصنائع التي تنشأ، فلا يتفق في شيء منها أن يكون قبل ذلك مشهورا عند الجمهور، فلا يكون له عندهم اسم لأجل ذلك، فينقل المستنبط لها إليها أسماء الأشياء المشهورة الشبيهة بها، ويتحرى في ذلك اسم ما هو عنده أقرب شبها به))[57]؛ لأنه لا يمكن استيفاء مقتضى الوضوح إلا إذا اقتصرنا في الاتكاء كليا على ما تطالعنا به لغتنا من ألفاظ توكل إليها مهمة التعبير العلمي.

يلخص لنا **الفارابي** كيفية صناعة اللغة المنطقية الواصفة في النص الآتي بقوله[58] : ((فتؤخذ ألفاظهم المفردة أولا إلا أن يؤتى عليها، الغريب والمشهور منها، فيحفظ أو يكتب، ثم ألفاظهم المركبة كلها من الأشعار والخطب، ثم من بعد ذلك يحدث للناظر فيها تأمل ما كان متشابها في المفردة منها وعند التركيب. وتؤخذ أصناف المتشابهات منها وبماذا تشابه في صنف منها وما الذي يلحق كل صنف منها . فيحدث لها عند ذلك في النفس كليات وقوانين كلية. فيحتاج فيما حدث في النفس من كليات الألفاظ وقوانين الألفاظ إلى

ألفاظ يعبر بها عن تلك الكليات والقوانين حتى يمكن تعليمها وتعلمها،فيعمل على ذلك أحد شيئين إما أن يخترع ويركب من حروفهم ألفاظا لم ينطق بها أصلا قبل ذلك، وإما أن ينقل إليها ألفاظا من ألفاظهم التي كانوا يستعملونها قبل ذلك في الدلالة على معان أخرى غيرها : إما كيف اتفق لا لأجل شيء ما ، وإما لأجل شيء ما وكل ذلك ممكن شائع ، لكن الأجود أن تسمى القوانين بأسماء أقرب المعاني شبها بالقوانين، فيسمي ذلك الكلي، وذلك القانون باسم ذلك المعنى، حتى يؤتى من هذا المثال على تسمية جميع الكليات والقوانين بأسماء أشباهها من المعنى الأول التي كانت عندهم أسماء)).

عند تحليلنا لهذا النص نلفي **الفارابي** يرى أن صناعة اللغة الواصفة والارتقاء بها إلى مستوى اللغة العلمية المختصة بالمفاهيم، يتم الانطلاق فيها من الألفاظ المشهورة والغريبة والألفاظ المفردة والمركبة على حد السواء، ثم يتأمل الناظر المتشابه منها تأملا يعمد إلى تصنيفها في مجموعات متقاربة مفهوميا، فتحدث بذلك قوانين الألفاظ بوصفها كليات ذهنية جامعة للمتصورات الذهنية.وبعد هذا كله نكون أمام أمرين هما

1- إما اختراع ألفاظ جديدة لم ينطق بها أصلا أهل اللغة، فتكون دوالها ابتداعا اعتباطيا لا يمت بالصلة إلى اللغة العادية وإستعمالتها الدلالية.

2- وإما نقل الألفاظ من معنى إلى آخر نقلا معللا يراعي المواضعات الاجتماعية وسننها المألوفة في الاستعمال، وذلك ((كأن يأخذوا من ألفاظ أمتهم الألفاظ التي كانوا يعبرون بها عن تلك المعاني العامية بأعيانها فيجعلونها أسماء تلك المعاني من معاني الفلسفة))[59].

إن اللغة الواصفة هي أحد المنقولات المتصرف فيها من قبل المتخصصين، فهناك نقل من مستوى الوضع العام السائد بين الناس إلى مستوى ثان وضعي دقيق يتم فيه تخصيص اللفظ مفهوميا وتعليله من حيث إنه دال. فعملية نقل العبارات من لغة الناس إلى لغة المناطقة والفلاسفة، حسب **طه عبد الرحمن**[60] هي عملية لا تختلف في جوهرها عن عمل المترجم الذي ينقل معاني لسان ما إلى لسان آخر.

وعلى هذا يصبح لدينا مستويان من اللغة أو لغة من الدرجة الأولى ولغة من الدرجة الثانية، حيث تصير ((الألفاظ التي يعبر بها حينئذ عن تلك القوانين الألفاظ التي في الوضع الثاني، والألفاظ الأول هي الألفاظ التي في الوضع الأول، فالألفاظ التي في الوضع الثاني منقولة عن المعاني التي كانت تدل عليها)).[61]

وعند إعادة صياغة هذا النص صياغة تتوسل بالمصطلح المعاصر يكون لدينا نوعان من اللغة هما:

1- لغة واصفة :métalangage وهي الألفاظ التي تعبر عن القوانين والكليات والمعقولات الذهنية، وتسمى بالألفاظ التي في الوضع الثاني.

2- لغة موضوع :langage objet وهي ألفاظ تعين الأشياء الحقيقية كما أراد لها أهلها أن يسموها بها تسمية مباشرة، وتسمى ألفاظا في الوضع الأول.

وفي ظل ما سبق تتعين أولوية تقديم آلية التقريب بالشبيه في صناعة اللغة الواصفة عن آلية الاقتباس والنحت من لغات أخرى؛ لأنه قد يستند المنطقي إلى اللغة اليونانية في صناعته للغته، إلا أنه يبقى الأجود في ذلك النقل عن طريق الشبيه من اللغة المنقول لها في ذاتها، وكأنه في الطريقة الأولى يكون العمل عملا خارج لساني extralinguistique لاعتماده على لغة أخرى، وفي الطريقة الثانية عملا محايثا immanence داخليا يتكئ في اصطلاحه على اللغة الأصلية ذاتها.

يرى **طه عبد الرحمن** أن استراتيجية التقريب بالشبيه في صناعة اللغة الواصفة عند **الفارابي** هي استراتيجية ((تأخذ بالتجزئة بدل التكامل))[62]، لكونها تستند إلى أطروحات باطلة يمكن تلخصيها فيما يأتي[63] :

1- أنها تقول بإمكان المقابلة بين ألفاظ اللسانين مثنى مثنى، انطلاقا من الافتراض بدعوى تشاكل الألسن، وهي دعوى باطلة، لأنه ليس بالإمكان أن يوجد لكل لفظ مأخوذ من لسان مخصوص مقابل مأخوذ من لسان آخر يفيد ما يفيده على وجه التمام.

2- إنه يمكن النظر إلى المعاني سواء منها الأصلية أم الاصطلاحية باستقلال بعضها عن بعض، ويسمى هذا الافتراض بدعوى الانفصال الدلالي، وهذه الدعوى أيضا باطلة ، ذلك أن معاني الألفاظ تتناسق فيما بينها تناسقا مختلف أشكاله ومتنوعة مراتبه، يدل عليه تعدد السمات الدلالية للفظ الواحد ودخول الألفاظ في مجموعات معجمية متميزة.

وعلى الرغم من هذا كله يظهر أن آلية المشابهة لدى **الفارابي** مهمة من جهة بيان كيفية انتظام اللغة الواصفة وحدوثها، ذلك الحدوث المتراوح بين وصف الحقيقية الشيئية الواقعية باللغة بدءا؛ ثم إن عقيرة الإنسان تصل إلى أن ما وصف ووسم يمكن أن ينتظم في مجموعات مفهومية،سماها **الفارابي** بالكليات التي يحتاج للتعريف بها إلى ألفاظ أخرى تعبر عنها. ومن هنا فهذه السيرورة يطاولها المبدأ السيميائي الذي يقضي بوصف العلامة للأشياء، ثم وصف العلامة ذاتها بعلامة من جنسها داخل سيرورة سيميائية عامة. ((لقد عين الفارابي آلية اللغة الواصفة تعيينا دقيقا، فهي بالنسبة له، في جوهرها ليست خلق ألفاظ جديدة، وإنما تحويل الكلمات العادية إلى كلمات كلية))[64]. إن الكليات والقواعد ترتبط بصناعة العلوم وإنتاج المعارف اللغوية التي لا تكاد تستقل عن السيرورة اللغوية السيميائية التي أخذت جدارة نسج الحدود وإنتاجها.

يبرر لنا هذا النص طورا آخر أصالة المفاهيم المستنبطة بمصطلحها اللغوي واستقلاليتها في الثقافة العربية عن المناول اللغوية في الثقافات الأخرى، ولا سيما ما شايعه البعض بتبعية الثقافة العربية في بدئها التكويني إلى الثقافة اليونانية ومصادرها. وذلك ما نفهمه صراحة من قول **الفارابي** بإنتاجية المفاهيم وولادتها من خلال وصفها لغويا بألفاظ لغوية من جنسها، فالمعاني الثواني في اللغة الواصفة تنبثق من المعاني الأولى في اللغة العادية، وينتقل اللفظ من كونه مجرد وسيلة للتعبير إلى أن يكون أداة للمعرفة، وبهذا اللغة الواصفة المنطقية ليست لغة خاصة محض شكلية وإنما تقتبس من اللغة العادية معانيها[65]، وتاليا ترتبط اللغة الواصفة بجذورها المنبثقة عنها، مما تستوثق معه صفة الانتظام الذي سيؤدي إلى إنتاج الصيغ والقوانين من خلال عمل تسمية وتكوين المفهومات المتساوقة مع أصولها، وليس أدل على هذا التساوق إرجاع اللغة الواصفة إلى مرابطها المحولة عنها، ((وسيكون اللجوء إذن إلى ابتكار ألفاظ غريبة كليا في اللسان محدودا أكثر ما يمكن، كلما كان ممكنا أن يحدث ذلك،إلى ألفاظ موجودة مسبقا في اللسان))[66]. وبهذه الطريقة يسهم الفارابي في ميلاد لغة العلم متى توافر إمكان اللجوء إلى ألفاظ اللغة العادية التي يتكون منها لغة العلم، فهل تبقى اللغة الواصفة حاملة للمضامين المحولة عنها في اللغة العادية؟ وهل آلية النقل بالشبيه عند الفارابي هي ذاتها آلية النقل بالمحاكاة عند أفلاطون؟ أم أن هناك فروقا بينهما؟

1-2- آلية الشبيه بين الوضع والاستعمال:

إن دراسة العلاقة بين اللغة واللغة الواصفة يحتم إعادة النظر فيها انطلاقا من النظر إلى اللغة الواصفة على أنها منسلخة عن اللغة، فألفاظ اللغة الواصفة وحدودها منقولة من مدلولها الأصلي في اللغة لتكسب مدلولا آخر في إطار ما وضعت له، ومن ثمة تكون اللغة الواصفة عبارة عن وضع ثان فوق الوضع الأول، ذلك أنها تحافظ على الدال ويتغير المدلول، وبذلك يكون الوضع ((على قسمين أحدهما ما كان بحيث إذا علم الأول وحده علم الثاني. وثانيهما ما كان بحيث إذا علم الأول مع غيره علم الثاني))[67]. ويكون بذلك الوضع قسيما مشتركا بين المعنى الأول في اللغة والمعنى الثاني في اللغة الواصفة، فتكون الأخيرة مخصصة لما وضع للأول بقرينة تعلل الانتقال من المعنى الأول إلى الثاني، ولعل ذلك ما عكسه مفهوم الشبيه عند الفارابي.

إن اللغة الثانية الاصطلاحية تكون بذلك شبيهة بالاستعارة والمثال بكونها مثلهما عبارة عن وضع ثان ، لكن هذا الوضع الثاني لا يتجاوز أطر تعيين الشيء وتخصيصه ((أي تعينه وجعله في مقابله، وبإزائه بأن أريد به ذاك، وهذا التخصيص بحيث متى علم ذلك التخصيص، وعلم الأول فهم الثاني))[68]. ومن ثمة تصبح دلالة اللغة الواصفة على ما تعينه دلالة علمية حقيقة خالية من الالتباس، بخلاف الاستعارة والمثال والمشترك وغيرهما.

ومتى علمنا أن المنقول هو ((أن ينتقل الاسم عن موضوعه إلى معنى آخر، ويجعل اسما له ثابتا دائما))[69]، علمنا أن الاستعارة والمشترك والمثال منقولات لا ترتهن إلى مبدأ الثبات بقدر ما ترتهن إلى التحول والتجدد، لهذا يفارق المنقول اللغة الواصفة التعينية المستعار بأنه صار ثابتا في المنقول إليه دائما، و يفارق (المخصوص باسم مشترك) بأن الاشتراك هو الذي وضع بالوضع الأول مشتركا للمعنيين، لا على أنه استحقه أحد المسميين، ثم نقل عنه غيره))[70]. وبذلك يصبح الوضع ليس فقط الوضع الناتج عن عامة الناس في اللغة وهو ما يصطلح عليه بالوضع العام، وإنما يشتمل على المنقولات الاصطلاحية الخاصة بلغة العلوم، الأمر الذي يجعل منه مشتملا على وضع خاص بفئة معينة، فإن ((تخلل بين المعاني نقل بأن كان اللفظ موضوعا لمعنى آخر لمناسبة بينهما فنقول منقولا من المعنى الأول، فإن كان الشرع سمي منقولا شرعيا كالصلاة ، والصوم ...وإن كان الناقل العرف العام سمي منقولا عرفيا كالدابة....وإن كان العرف الخاص سمي منقولا اصطلاحيا كالدوران ، فإنه في الأصل للحركة حول الشيء نقله النظار إلى ترتيب الشيء على ماله صلوح العلية)).[71] وبهذا ينقسم الوضع إلى وضعين: وضع عام يفهمه سائر الناس على اختلافهم، ووضع خاص جزئي يختص بفئة جزئية خاصة.

وفي مقابل ما سبق يذكر **التهانوي**[72] مجموعة من الملاحظات الأخرى حول النقل تختلف بعض الشيء مما هو مقدم سلفا، ذلك أنه يرى بأن الوضع يستعمل في معنيين اثنين هما :

1- قد يستعمل لمعنى وضع اللفظ بإزاء معنى لمناسبته لمعنى وضع له ذلك اللفظ أولا سواء كان مع هجرانه استعماله في المعنى الأول بلا قرينة أم لا.

2- قد يخص ويستعمل بمعنى الوضع المذكور مع هجران استعماله في المعنى الأول بلا قرينة.

ومن ثمة يبدو أن **التهانوي** في تعريفه للنقل يراهن على عامل المناسبة بين المنقول والمنقول له، كما يركز على العامل التطوري للغة،ذلك أن لفظ الهجران يدل على أن من الدلالات المنقولة ما يسقط من الاستعمال لتخلفه الدلالات المنقولة إليها، أو قل تزيحها وتحل هي محلها. ومن ثمة فمعنى النقل يشتمل على

المعنيين، وينبهنا **التهانوي** إلى أن المنقول قد ينتهك حدود المناسبة الموجودة بينه وبين ما نقل عنه،لهذا ((لم يشترط بعضهم قيد المناسبة وأدخل المرتجل[73] في المنقول))[74]. ومن ثمة لم يلتزم بمبدأ المشابهة الذي تحدث عنه **الفارابي**. إلا أن هذا لا ينفي أن يعرف بأنه ((وضع لفظ لمعنى بعد وضعه لمعنى آخر))[75].

يقدم لنا **ابن باجة** نصا مهما على عملية الانتقال من الوضع الأول إلى الوضع الثاني أو الانتقال من اللغة إلى اللغة الواصفة كما قدمها **الفارابي** ؛ بقوله ((ونعنى بالألفاظ التي في الوضع الثاني الألفاظ التي تدل على العموم على معان هي الألفاظ في الوضع الأول، مثل قولنا اسم وكلمة وحرف ومحصل ومعدول ومائل ومستعتم ومشتق ومثال أول ومباين ومشترك ومنقول ومستعار وغير ذلك مما يجري هذا المجرى، فقولنا اسم هو لفظ عام يدل على معنى ، وهو لفظ خاص ، مثل لفظ زيد وعمر وخالد وإنسان.. وكذلك قولنا كلمة هو لفظ عام يدل على معنى هو أيضا لفظ خاص مثل لفظ قام ويقوم .. وبين أن كل لفظ خاص هو لفظ سبق وإن كان في الوضع الأول، لأن الخاص اسبق في الوجود. وكل لفظ عام للفظ خاص، فهو لفظ لغير اللفظ الخاص، ولذلك سميت ألفاظا في الوضع الثاني))[76]. يبين **ابن باجة** أن اللغة فعل قبلي سابق عن اللغة الواصفة، وكل لفظ واصف في الوضع الثاني موضوع للفظ في الوضع الأول لا يتماثل معه، لذلك سميت لغة واصفة في الأدبيات السيميائية المعاصرة أو ألفاظا في الوضع الثاني على حد تعبيره.

1-3- بنوية آلية الشبيه وأنواع العلاقات بين المعاني:

يرى **الفارابي** في باب أصل لغة الأمة واكتمالها أن آلية المحاكاة التي اصطنعها أفلاطون في صناعته المنطقية لا تماثل ما اسماه هو بآلية الشبيه، ذلك أنه إذا ((فِطَر تلك الأمة على اعتدال وكانت أمة ماثلة إلى الذكاء والعلم طلبوا بفطرهم من غير أن يعتمدوا في تلك الألفاظ التي تجعل دالة على المعاني محاكاة المعاني، وان يجعلوها أقرب شبها بالمعاني والموجود، ونهضت أنفسهم بفطرها لأن تتحرى في تلك الألفاظ أن تنتظم بحسب انتظام المعاني على أكثر ما تأتى لها في الألفاظ، فيجتهد في أن تعرب أحوالها الشبه من أحوال المعاني. فإن لم يفعل ذلك من اتفق منهم فعل ذلك مديرو أمورهم في ألفاظهم التي يشرعونها))[77]. وعليه تعكس اللغة في بدئها فطرة الأمة وذكائها في التعامل مع معاني الموجودات وفهمها، ليتم الانتقال بعد ذلك إلى ضرورة ربطها بأشباهها من المعاني اجتهادا، من خلال إعراب أحوال المعقولات الذهنية من الموجودات وتعقلها بالألفاظ الشبيهة لمعانيها، لذلك كانت المعاني المنطقية والفلسفية لا يمكن تصورها إلا بالألفاظ العامة الشبيهة بها، ومن ثمة أمكن أن تدل عنها دلالة حقيقة على سبيل النقل الاستعاري.

يبدو أن **الفارابي** في نظريته للشبيه يستثمر أحد أهم الآليات النسقية البنوية المعروفة في اللسانيات الوصفية، وذلك ما يتجلى عند **دوسوسير** في مفهوم القيمة اللساني، الذي يعمل على حصر الوحدات اللسانية في مجموعات علائقية مترابطة خلافيا على مستوى اللغة الواحدة؛ لأن جوهر اللغة كما يرى **دوسوسير** يتلخص في ما يحدثه من متقابلات متصوراتية بين الوحدات، ولعله ما يسهل عملية الوصول إلى معانيها وصولا تقابليا. ذلك أن فطرة الإنسان تميل إلى المقايسة بالمشابهة في فهمها معنى الألفاظ، إذ ((يبلغ من الاجتهاد في طلب النظاموشبه الألفاظ بالمعاني))[78]. ولعل هذه المصادرة في تكون المعرفة حول اللغة تكونا قيميا هو ما جعل **دوسوسير** ينظر إلى اللغة على أنها نسق من العلامات التي تستشف من خلال تعارضها وتقابلها. مما يبدو في ضوئه أن مفهوم الشبيه يماثل مفهوم القيمة عند **دوسوسير**، وإذا كان **دوسوسير**

يعتقد أنه لا يوجد في اللغة سوى الاختلافات، فإن **الفارابي** يعتقد أنه لا يوجد فياللغة سوى المتشابهات، ومتى علمنا هذا علمنا معه أن المتشابه من ألفاظ اللغة يؤدي إلى معرفة المختلف منها، ولا يمكن أن نتصور وجود اختلاف في غياب الشبيه؛ لأن الشبيه يختلف مع ما يشابهه بعض الشيء، ولو لم يختلف معه في شيء لكان الأجدر أن يسمى مثيلا له.

ينتج عن هذه الآلية البنوية العلائقية مجموعة من الظواهر اللغوية الدلالية التي تعبر عن نسب المشابهة بين المعاني؛ لأن ((الظواهر الدلالية منشأها تلك العلاقات النسقية الموجودة بين العلامات، والمواقع التي تحتلها تلك الوحدات داخل النسق، فالعلاقات بين الدال والمدلول يمكن أن تتفاوت درجتها بداخل النسق نفسه))[79] . مما يمكن أن ينتج عنه ظواهر دلالية عديدة ((تؤكد تأكيدا ضمنيا أو ظاهرياالعلاقات بين المدلولات، كالمترادف والنقيض .. والعلاقات بين الدوال مثل المشترك وشبه المشترك))[80].

يرى **الفارابي** أن العلاقة التقابلية بين الدوال والمدلولات يمكن أن تنتج عنها ثلاث أنواع هي[81]:

1- **<u>الألفاظ المشككة (المتباينة)</u>**: وهي أن تجعل اللفظة الواحدة دالة على معاني متباينة الذوات متى تشابهت بشيء ما غير ذلك وعلى أدائها، وإن كان بعيدا عنها جدا.

2- **<u>الألفاظ المشتركة</u>**: ثم يبين لنا شبه الألفاظ بالمعاني ، ونحاكي بالألفاظ المعاني التي لا تكون بها العبارة ، فيطلب أن يجعل في الألفاظ ألفاظ تعم أشياء كثيرة من حيث هي ألفاظ، كما أن في المعاني معاني تعم الأشياء كثرة المعاني ، فتحدث الألفاظ المشتركة ، فتكون هذه الألفاظ من غير أن يدل كل واحد منها على معنى مشترك،

3- **<u>الألفاظ المترادفة:</u>** حيث يجعل في الألفاظ ألفاظ متباينة من حيث هي ألفاظ فقط، كما أن في المعاني المتباينة فتحصل ألفاظ مترادفة.

إذا كان **الفارابي** يعتبر اللغة عبارة عن نسق من العلامات المكتفية بذاتها، وذات منطق خاص، وبوتقة تحتوي على مجموعة من الكلمات والمعاني التي يتمفصل العنصر الواحد من إحدى المجموعتين مع العنصر الآخر من المجموعة الأخرى. وهذا يحدث بطريقة معللة وغير اعتباطية . سيقود ه إلى أن يفضل المكون المنطقي على المكون النحوي في دراسته اللغة، ومن ثمة فما هي الوجوه المنطقية للغة؟ وما علاقة ذلك بالمظهر النحوي للغة؟

3- اللغة الواصفة وعلاقة النحو بالمنطق عند الفارابي:

بات من الضروري البحث في طبيعة اللغة المنطقية وكيفية اصطناع نسقها بغية فهم ما استغلق من الألفاظ المنطقية على العقول حسب **الفارابي**، وبخاصة ما يظهر فيما ضمنه لكتابه الحروف من مضامين منطقية تؤكد أهمية اللغة وعلو منزلتها العلمية ورسوخها في بؤرة المباحث المنطقية، ولاسيما بعدما أن انتصر **السيرافي** على**متى بن يونس** في المناظرة الشهيرة التي لا يمكن أن تعد إيذانا معلنا لبداية تلمس علاقة النحو بالمنطق وحسب، وإنما إيذانا لبداية الاهتمام باللغة الواصفة المنطقية، ذلك أن **الفارابي** حاول أن ينتصر فيه للبرهان باللغة عن الخطابة من خلال توضيح مسالك العبارة المنطقية وتمفصلاتها اللغوية التي لطالما شكك النحاة في فاعليتها.

تظهر مطارحات **الفارابي** حول علاقة المنطق بالنحو مطارحة منطقية تسلم بنسقية العلوم وتراتبها تراتبا صناعيا، والسبب في ذلك مرده إلى أن **الفارابي** يميل إلى الاعتقاد بأن العلوم مستقلة بمضامينها ومختلفة في ألفاظها، ودليله على هذا يظهر من موقفه من لغة المنطق وألفاظها، فلم يعترض على النحو بالتجريح والمغالطة، وإنما أقر ضرورة استعانة المنطق بالنحو لاختصاصه وحده بمدارسة الألفاظ ودلالاتها، فلما ((كانت صناعة النحو هي التي تشتمل على أصناف الألفاظ الدالة، وجب أن تكون صناعة النحو لها غناء ما في الوقوف والتنبيه على أوايل هذه الصناعة، لذلك ينبغي أن نأخذ من صناعة النحو مقدار الكفاية في التنبيه على أوايل هذه الصناعة))[82]. ومع هذا، فإن **الفارابي** لا يتحرج في إنزال النحو منزلة المساند للمنطق، مع مراعاة خصوصيته التي هي له وحده، بحيث لا يجب أن يقع التوسل بغيره متى توافر إمكان وجوده.

وإذا تبين أن أمة من الأمم ليس لها من العلوم ما يختص بألفاظها، أمكن إذ ذاك للمنطقي أن يجتهد ما أمكنه سبيلا بأن يتبين ((تعديد أصناف الألفاظ التي هي في عادة أهل اللسان الذي به يدل على ما تشتمل عليه هذه الصناعة، إذا اتفق أن لم يكن لأهل ذلك اللسان صناعة تعدد فيها أصناف الألفاظ التي في لغتهم، فلذلك تبين أن ما عمل من وطي في المدخل إلى المنطق أشياء هي من علم النحو، وأخذ منه مقدار الكفاية ، بل الحق أنه استعمل الواجب فيما يسهل به التعلم))[83]. فتكون اللغة بذلك مظهرا لتضايف حاصل بين النحو والمنطق، ووجها من وجوه إنزال قوانين النحو على مداخل علم المنطق وإمداده ضرورة للنهوض بوظيفية تعليمية، لا سبيل للمنطق إلى النهوض بعبئها في غياب الألفاظ وقوانينها النحوية.

على الرغم من أن **الفارابي** يقر بضرورة التجاء المناطقة إلى بعض ما يحتاجون إليه من الأدوات النحوية في تقويم اللغة المنطقية. إلا أنه يقر في مقابل ذلك، بضرورة أقلمتها مع المنطق أقلمة تراعي تساوقها مع المواضعات المنطقية ومقاصدها؛ لأنه ((متى قصدنا تعريف دلالات هذه الألفاظ، فإنما نقصد للمعاني التي تدل عليها هذه الألفاظ عند أهل صناعة المنطق فقط، من قَبل أنه لا حاجة بنا إلى شيء من معاني هذه الألفاظ سوى ما يستعمله منها أصحاب هذه الصناعة، إذ كان إنما نظرنا (...) فيما تشتمل عليه هذه الصناعة وحدها.))[84]. وعليه من مقتضيات الاستعانة بالنحو على مستوى اللغة الواصفة المنطقية مراعاة خصائصها ومقتضيات مضامينها، بحيث يجب أن تتلون اللغة النحوية وألفاظها في الخطاب المنطقي بألوانه، وهذا كله لقصد المحافظة على خصوصية الخطاب المنطقي حتى لا يلتبس بنظيره المستعار منه التباس غموض وتكلف.

وإذا تقرر هذا، يظهر أن **الفارابي** يقر بضرورة استفادة المنطق من النحو على الوجه الذي يكفل تحقق المنفعة العلمية منه، وتتحول هذه الاستفادة إلى أن تصبح تفاعلا يسعى إلى استجلاب الوضوح للمعرفة المنطقية بالقدر الذي يولي الأهمية إلى معانيها المقصودة منها على المعاني المنقولة عنها من النحو، ويلزم بذلك أن تساير المعاني المنقولة من اللغة النحوية المعاني المقصودة وتساوقها، وذلك حتى تستحق النسبة إلى ما نقلت إليه، ومن ثمينبغي أن يعاد تشكيلها بحسب القالب الجديد الذي تصاغ فيه، الذي يكون قادرا على إمدادها بمعان جديدة غير مطروقة.

وعليه لم يقف **الفارابي** على المعاني النحوية للغة المنطقية وحسب، وإنما دعا إلى إدماج النحو في المنطق على مقتضاه الصوري، لهذا نلفيه يستدرك على نفسه المؤاخذات التي يمكن أن تقال عن اختياره هذا؛ بقوله: ((فلذلك لا ينبغي أن يستنكر علينا متى استعملنا كثيرا من الألفاظ المشهورة عند الجمهور دالة على معان غير المعاني التي تدل عليها تلك الألفاظ عند النحويين وعند أهل العلم باللغة التي يتخاطب بها الجمهور، إذ كنا ليس نستعملها بحسب دلالتها عندهم، إلا ما اتفق فيه أن كانت دلالته عند أهل هذه الصناعة بحسب دلالته عند الجمهور))[85]. ولما ثبت مناسبة المنقول النحوي للمقصود المنطقي عند **الفارابي**، لزم إنزال المؤاخذة منزلة التقريظ، مادام في ذلك إبداع للغة واصفة جديدة تراعي شروط انسجامها وتوافقها مع ما ترومه من معاني؛ فيتبين أن المنطقي يلزمه الارتقاء إلى منزلة النحوي لكي ينهض بواجب تقويم لغته على الوجه المقصود منه على نحو ما يظهر في كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، ومتى علمنا هذا علمنا بطلان قول من ادعى أن المناطقة لا شغل لهم باللغة من جهة تقويمها وتحليلها على الوجه النحوي.

لقد تضمن كتاب الحروف سعيا غير مسبوق إلى ((الجواب عن الأسئلة التي أثارها **السيرافي** والآراء التي دافع عنها في مناظرته مع متى في طبائع اللغات واختلاف اصطلاحها، ودلالة الألفاظ على المعاني المعقولة، وعلاقة الشكل اللفظي بالمعنى العقلي، وعلاقة المعاني الفلسفية، ونقل المعاني من لغة إلى أخرى، يدحض ما زعمه السيرافي من أن المنطقيين لا يصرفون عنايتهم إلى اللغة التي يتحاورن فيها ويدارسون أصحابهم بمفهوم أهلها))[86]. وهذا تصور نحوج إلى إدراك صوابه بدل المنازعة فيه، مما لا يمنع من وجود تصور عربي للغة يجعل موضوعه يزدوج فيه المدخل اللغوي بالمنطقي ويتراحم معه دونما أي تدافع يذكر اقتداء **بالفارابي**،؛ لأن كل تقليل لأي منهما يمكن أن يضير بحقيقة الآخر إضرارا قد ينعكس على المضر ذاته، فلو فرضنا أن لكل منهما مسلكه الذي لا يلتقي فيه بالآخر، أمكن انعدام المنفعة بينهما، و مادامتا شعبتين تفيضان من بعضهما بعضا، سيترتب على ذلك أن القدح في أحدهما قدح في الآخر ما دام ماؤهما مصبه من واد واحد.

لقد ظلت علاقة النحو بالمنطق علاقة يعتورها الكثير من التنازع، ولا سيما ما تمظهر في سياق مناصرة النحو وتغليبه، حتى غدا المنطق في نظر الكثير شعبة من الشعب الزائدة في المعرفة التي لا تسمن ولا تغني من جوع، واعتبر إذ ذاك ((فضولا من القول أو خروجا عن السليقة أو مرتعا للشناعات أو مظنة للشبهات بل رجما بالغيب وخوضا في لجج الباطل))[87]. ويظهر أن هذه الأوصاف تعمل على استجلاب أقصى درجات القدح على أساس بطلان المعرفة المنطقية أو قل حتى انعدامها، ولعل ذلك ما يظهر جليا في قياس **السيرافي** الذي مفاده أن ((النحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية، والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة، وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى أن اللفظ طبيعي والمعنى عقلي))[88]. ومتى علمنا هذا القياس أمكننا طرح الأسئلة الآتية حوله: فإذا كان النحو منطقا مسلوخا عن العربية، ألا يمكن أن يكون المنطق نحوا مسلوخا من الفكر، وإذا كان نحوا مفهوما بالعربية أليس النحو مثله مثل المنطق مفهوما بالعربية؟

وإذا صح أن النطق هو الأصل في اشتقاق لفظ المنطق، صح معه أيضا أن العلاقة بين المنطق واللغة علاقة أصيلة، وليس كما ادعي أن المناطقة هم في سهو عن وجوه النطق واللغة؛ لأن صناعة المنطق ((لما كانت تعطي القوة الناطقة قوانين في النطق الداخل الذي هو المعقولات، وقوانين مشتركة لجميع الألسنة في المنطق الخارج الذي هو الألفاظ وتسدد بها القوة الناطقة في الأمرين جميعا نحو الصواب، وتحرزها من

الغلط فيهما سميت بالمنطق))[89]. بحيث يجوز لنا أن نرد حد المنطق إلى جهة المعقولات الحاصلة في ذات الإنسان والأقوال المغروسة في نفسه، ومن ثمة أمكن تعريفه بأنه علم قوانين الأقوال المعقولة. لكن يبدو أن الحد الذي اشتهر به في هذا المعنى يعمد إلى حذف لفظ القول ومشتقاته، فيصبح حده علم المعقولات الداخلة في النفس، والنحو حده أنه علم الأقوال المعقولة الخارجة من النفس.

من البين إذن، أن مدلول لفظ المنطق الوارد في عبارة **السيرافي** في جزئها الأول ((إن النحو منطق مسلوخ من العربية)) لا يتعارض مع معنى النحو حسب **الفارابي**، إلا أنه لا يكفي للتعبير عن معنى النطق الخارج وحسب، ذلك لأنه في عرف القدماء يطلق على مع معاني أخرى هي[90]:

1- القول الخارج بالصوت، وهو الذي به تكون عبارة اللسان عما في الضمير.

2- القول المركوز في النفس، وهو المعقولات التي تدل عليها الألفاظ.

3- القوة النفسانية المفطورة في الإنسان، التي بها يميز التميز الخاص بالإنسان دون سواه من الحيوان، وهي التي بها يحصل للإنسان المعقولات والعلوم والصنائع، وبها تكون الروية، وبها يميز الإنسان بين الجميل والقبيح من الأفعال.

ومن جملة هذه المعاني كلها للفظ المنطق كان الأحرى بتخصيص هذه الدلالة وتعينها عند الفارابي في المعنى ((الذي يسدد نحو الصواب في جميع أنحاء النطق))[91].

بيد أن **الفارابي** لإزالة اللبس الحادث بين المنطق والنحو من جهة التسمية، يذهب إلى أن مثار الخلط الصائر بينهما مرده أنه ((لما كان النطق والمنطق قد يقع على العبارة باللسان ظن كثير من الناس أن هذه الصناعة قصدها أن تفيد الإنسان المعرفة بصواب العبارة، وليس ذلك كذلك، بل الصناعة التي تفيد العلم بصواب العبارة والقدرة عليه هي صناعة النحو. وسبب الغلط في ذلك هو مشاركة المقصود بصناعة النحو المقصود بهذه الصناعة في الاسم فقط. فإن كليهما يسمى باسم المنطق))[92]. مع العلم أن هذا التميز ليس الغرض منه انتفاء اشتغال المنطق بالألفاظ عند الفارابي، وإنما الغرض منه على التحديد حصر موضوع النحو في تحديد الصواب من العبارة المتلفظة باللسان، لأن المنطق موضوعه ((المعقولات من حيث تدل عليها الألفاظ، والألفاظ من حيث هي دالة على المعقولات))[93]؛ وعسى أن يكون هذا التضايف داعيا إلى تقويم المتصور وما يدل عليه، ((فلذلك نضطر إلى قوانين تحوطنا في المعقولات وفي العبارة عنها، وتحرسنا من الغلط فيها))[94]. ومتى كان الأمر كذلك، فأنى لنا أن نغمط دور المنطق في فهم اللغة ودراستها، إذا كان ((للقول من الماهيات على قدر ما يكون له من الوظائف))[95] ؟ ومتى علمنا هذا أليس إقصاؤنا للمنطق اختزالا لمنزلة التفكير في العبارة اللغوية بوصفها مرحلة سابقة عن كل مراحل النظر فيها؟

وعليه إذا نظرنا إلى الإشكال من جهة وظيفية، نلفيه ينحصر في التأكيد على ضرورة الانطلاق في فهم اللغة وتحليلها من خلال إيلاء الأهمية للمتصورات بما هي مرحلة سابقة عن عملية التلفظ؛ لأن الإنسان إن لم يع ما بذاته من متصورات، كيف له أن يصحح لغيره الألفاظ الخاطئة؟ إن لم نقل كيف له أن يتواصل ويُرَجْع لغيره إن لم يصح عنده تصور مدلولات الألفاظ وفهمها؟

ولعل هذه الإشكالات برمتها تستوقفنا أمام نص **لابن طملوس** حاول الإجابة عنها بقوله: ((وكلا هذين؛ أعني المعقولات والأقاويل التي بها تكون العبارة عنها يسميها النطق والقول، ويسمون المعقولات القول والنطق

الداخل المركوز في النفس، والذي يعبر عنها القول والنطق الخارج بالصوت، والذي يصحح به الإنسان الرأي عند نفسه هو القول المركوز في النفس، والذي يصححه عند غيره هو القول الخارج بالصوت. فالقول الذي شأنه أن يصحح رأيا ما تسميه القدماء القياس؛ كان قولا مركوزا في النفس أو خارجا بالصوت))[96]. وهنا يظهر أن المناطقة العرب يضيفون الى الكلام المتلفظ به الكلام النفسي بوصفه نوعا داخلا في أنواع الكلام وضروبه مادام يعمد الانسان إلى مناجاة نفسه به لتصحيح متصوراته ومعقولاته بذاته.

إن مفهوم العلامة اللسانية في علاقة متصورها بدالها عند الفارابي، تكاد تتطابق مع ما جاءت به اللسانيات الحديثة مع **دوسوسير**، فلا يمتنع اندراج أحدهما في الآخر اندراجا تضايفيا يحيل إلى تكاملها، إلى الحد الذي لا يقبلان فيه بالنظرة الجزئية إلى أحدهما؛ لأنه متى علمنا الأول حاضرا عرفنا الثاني حتى وإن كان غائبا، وهذا هو منتهى التكامل بينهما، وبهذا يندفع الاعتراض بأن المنطق لا شغل له بالألفاظ متى تطرق الخطأ إلى مضمونها، بكونه موضوعا لعلم النحو وحسب. وإذا كان **الفارابي** يرى أن علاقة المنطق علاقة وطيدة فما هي أوجه تمظهرها في كتابته المنطقية؟ وكيف حاول **الفارابي** أن يراحم في لغة واصفة واحدة بين المنطق والنحو؟

الهوامش:

[1] - ملاحظة: هناك من يترجم les deux impositions بنظرية الفرضين، إلا أن هذه الترجمة تبدوا بعيدة عن المعنى المقصود من جهة، ومن جهة أخرى نلفى القدماء من المناطقة العرب الذين ترجموا كتاب فرفريوس يترجمونimpositions بالوضع، يقول أبو الفرج ابن الطيب: ((وكذلك الألفاظ ينظر فيها على ضربين من حيث هي في الوضع الأول ومن حيث هي في الوضع الثاني، والألفاظ التي في الوضع الأول هي الألفاظ المدلول بها على الأمور بمنزلة لفظة زيد وعمر وضرب؛ والتي في الوضع الثاني هي الألفاظ المدلول بها على الألفاظ التي في الوضع الأول)).
ينظر أبو الفرج بن الطيب، تفسير كتاب إيساغوجي لفرفوريوس، تح كوامي جيكي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ص.35.

[2]-Pierre Larche, L'autonymie dans la tradition linguistique arabe, Histoire Épistémologie Langage, Année 2005, Volume 27,Numéro 27-1, p.89.

[3] -ibid. p. 89.

[4]- Pierre Larche, L'autonymie dans la tradition linguistique arabe, p.94.

[5]- Ibid, p. 94.

[6]- Ibid,p.98.

[7]- Voir Rey Alain, Théories de signe et du sens, tome I, Paris,éd. Klincksiek, 1973.p.39.

[8] - إن ترجمة Axiomatique مصادريات هي لمحمود اليعقوبي ، ينظر كتاب، روبير بلانشي، المصادريات، تر. محمود اليعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

[9] - أحمد يوسف، الدلالات المفتوحة، منشورات الاختلاف، المركز الثقافي العربي، الدار العربية للعلوم، الجزائر، لبنان، المغرب، 2005، ط1، ص.28.

[10] - المرجع نفسه، ص.29.

[11]ا - Voir Rey Alain, Théories de signe et du sens, tome I, pp.39

[12]- Ibid, pp.39.40.

[13] - أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، تر. أحمد الصمعي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص.81.

[14]- Marc Baratin et Françoise Desbordes, Sémiologie et métalinguistique chez saint Augustin, Langages, Année 1982, Volume 16, Numéro 65. p.

[15]- Christian Nicolas, La question du genre et du nombre des autonymes en latin, Histoire Épistémologie Langage, Année 2005, Volume 27,Numéro 27-1, p. 47

[16] -Christian Nicolas, La question du genre et du nombre des autonymes en latin, p..

[17] -Ibid, pp. 47. 48.

[18]- Ibid, p.48.

[19]- أحمد يوسف، السيميائيات الواصفة، منشورات الاختلاف، المركز الثقافي العربي، الدار العربية للعلوم، الجزائر ، لبنان، المغرب، 2005، ط1، ص.26.

[20] - أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، ص.58.

[21]- Christian Nicolas, La question du genre et du nombre des autonymes en latin, p.50.

[22]- Josette Rey-Debove, le métalangage, p.37.

[23]-- Ibid, p.44.

[24]-Christian Nicolas, La question du genre et du nombre des autonymes en latin, p.53.

[25] -Ibid.pp.52, 53.

[26]- Josette Rey-Debove, le métalangage, p.267.

-[27]-Pierre Larche, L'autonymie dans la tradition linguistique arabe,p.95.

[28]- الفارابي، إحصاء العلوم، صص.10،11.

[29]- الرسموكي،شرح كتاب حدود الابذي في النحو، تح. البشير التهالي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، ص.109.

[30]- Pierre Larche, L'autonymie dans la tradition linguistique arabe,p.95

[31]- ابن الأنباري ، أسرار العربية، تح. محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، بدون سنة، ص.

[32]- Pierre Larche, L'autonymie dans la tradition linguistique arabe,p.98.

[33] - ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تح. أحمد محمد شاكر، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت لبنان، بدون سنة، ج1، ص.30.

[34]- طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985،ج1، ص. 138.

[35] - أبو الفرج بن الطيب، تفسير كتاب إيساغوجي لفرفوريوس، تح كوامي جيكي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ص.35.

[36] - الجيزاوي، حاشية على مختصر المنتهى الأصولي وشرحه وحاشية السعد والجرجاني على مختصر ، ص. 459.

[37] - الشريف الجرجاني، حاشية على شرح مختصر المنتهى الأصولي، تح محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ج1، بدون سنة، ص.452..

[38] - الفارابي، - الفارابي، كتاب الحروف، تح محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1969، ص.65.

[39]- الفارابي، الحروف، ص.65.

[40] - طه عبد الرحمن،، اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي، ص.76.

[41] - الفارابي، الحروف، ص.66.

[42] - ابن المقفع، المنطق، ص.2.

[43] - ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، تح سليمان دنيا، القسم الأول، دار المعارف 1960، ص. 129.

[44]- أحمد يوسف، إشكالات المصطلح السيميائي، ضمن كتاب المصطلح بين المعيارية والنسقية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، جامعة محمد الخامس، السوسي، الرباط، 2006، ص.115.

[45]- Sylvain Auroux, Histoire Épistémologie Langage , Année 1979, Volume 1 , Numéro 1-1 , p. 03.

[46] - ابن طملوس، المدخل لصناعة المنطق، تح محمد العدلوني الإدريسي، دار الثقافة ، المغرب، ج1، ط1، 2006، ص.53.

[47]- يرى الفارابي أن هناك من المعاني الفلسفية ما لا يحمل على لفظ منطوق وإنما تستقر في عالم الأذهان وتبقى مجرد متصورات ذهنية بعيدة عن التجسيد اللغوي.

[48] - الفارابي، إحصاء العلوم، ص. 17.

[49] -الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق،تح. محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص. 43.

[50] - الفارابي، الحروف، ص.160.

[51] - عمر ابن سهلان الساوي، البصائر النصيرية في علم المنطق، تح. رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1993، ص. 27.

[52] -Josette Rey- Debove. Le métalangage,p.02.

[53] - جاك لانغاد، من القران إلى الفلسفة وتكون القاموس الفلسفي لدى الفارابي، تر، وجيه اسعد ، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2000، ص.359.

[54]- المرجع نفسه، ص. 359.

[55]- الفارابي، الحروف، ص.157.

[56] - يرى الفارابي أن صناعة اللغة الواصفة ينبغي أن تقوم على مبدأ التقريب التداولي، حيث يقول ((ويحاكي بها الألفاظ وتشبه بها وتقرب منها أكثر ما يمكن ، على ما فعلوا قديما بالألفاظ بأن قربوها في الشبه من المعاني ما أمكنهم من التقريب)). ينظر الفارابي، الحروف، ص.144.

[57]- الفارابي، المنطق ، العبارة، تح محمد سليم سالم، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة مصر، 1976، صص. 19، 22.

[58] - الفارابي، الحروف، صص. 148،147.

[59]- الفارابي، الحروف، ص.158.

[60] -- طه عبد الرحمان، المنطق والنحو الصوري، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، ط1، 1983، ص.9.

[61] - الفارابي، الحروف، ص.148.

[62] - طه عبد الرحمان، في فقه المصطلح الفلسفي العربي، المناظرة، ص. 74.

[63] - المرجع نفسه، ص. 75.

[64]-Pierre Larche, L'autonymie dans la tradition linguistique arabe, p. 95.

[65]- جاك لانغاد، من القران إلى الفلسفة وتكون القاموس الفلسفي لدى الفارابي،ص. 438.

[66] - المرجع نفسه، ص.361.

[67]-- الإيجي الصفوي،شرح الغرة في المنطق . تح وتق. ألبير نصري نادر. دار المشرق، بيروت، لبنان، 1983، ص.116.

[68] - المرجع نفسه، ص.116.

[69] - الغزالي ، معيار العلم ، تح سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، مصر ، 1961، ص.86.

[70] - المرجع نفسه، ص.86.

[71] - الرازي ، شرح الغرة في المنطق . تح وتق ألبير نصري نادر. دار المشرق، بيروت، لبنان، 1983، ص.34.

[72] - [72] - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص 1725.

[73]- يقول ابن الخشاب ابن الخشاب عن سبب تسمية كتابه في النحو بالمرتجل: ((ارتجلته مملیا في أيام قليلة العدد، فوسمته لذلك بالمرتجل ، فان عثر فيه على ما ليس بمحرر، فقد بينت العذر فيه)). ابن الخشاب، المرتجل، تح على حيدر، دمشق 1972، ص4.

[74] - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص. 1725.

[75] - [75] - التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص. 1725.

[76]- ابن باجة، تعاليق ابن باجة على منطق الفارابي، ص. 141.

[77]- الفارابي، الحروف، صص.138، 139.

[78]- المرجع نفسه، ص. 140.

يرى الفارابي أن الفطرة الإنسانية مبنية انبناء نسقيا فهي تتحرى النظام والترتيب في الأشياء كلها ؛ حيث يقول ((فتحصل فيهم من الصنائع القياسية صناعة الشعر لما في فطرة الإنسان من تحرى الترتيب والنظام في كل شيء)). ينظر ، الحروف، ص.142.

[79]- ابن مسعود محمد العربي، السيميائيات والدلاليات- الائتلاف والاختلاف، رسالة ماجيستر، جامعة وهران،2006ص. 83.

[80]- Rey Alain, Théories de signe et du sens, tome II, Paris, klincksiek, 1976.p. 235.

[81]- الفارابي، الحروف، ص.140.

[82]- الفارابي، رسالة التنبيه على سبيل السعادة، تح سحبان خليفات، مطبوعات الجامعة الأردنية، 1987، ص.236.

[83]- الفارابي، رسالة التنبيه على سبيل السعادة، صص.236 ، 137.

[84]- الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، ص.43.

[85]- الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، ص.44.

[86]- الفارابي، الحروف، ص.49.

[87]- طه عبد الرحمان، مشروعية علم المنطق، مجلة المناظرة، الرباط، ع1، السنة الأولى، يونيه، 1989، ص.113.

[88]- أبوحيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج1، ص.115.

[89]-- الفارابي، إحصاء العلوم، ص.36.

[90]- الفارابي، إحصاء العلوم، ص.36.

[91]- الفارابي، المرجع نفسه، ص.37.

[92] -- الفارابي، المرجع نفسه، ص.37.

[93] - الفارابي، إحصاء العلوم، ص.33.

ملاحظة: يورد ابن طملوس العبارة نفسها في ذكر موضوع المنطق مما يبدو انه أخذها حرفيا عن الفارابي . ينظر، ابن طملوس، المخل بصناعة المنطق، ج1، ص.40.

[94] - ابن طملوس، المدخل لصناعة المنطق، تح. محمد العدو لونى الإدريسي، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2006، صص.40، 41.

[95] - طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص.56.

[96] - ينظر، ابن طملوس، المدخل لصناعة المنطق، ج1، ص41.